الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.20*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢٢ من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل

اليمن: مشروع قرار**

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي للشعوب كافة،

وإذ تشير إلى مبادئ الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بصيغتيهما الواردتين في القرارين ٣٢٠١ (دإ-٦) و ٣٢٠٢ (دإ-٦)، على التوالي، اللذين اتخذهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة في ١ أيار/مايو ١٩٧٤،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٢٢٤/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٩/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)]،

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

** بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

151110 151110 10-61670 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي اضطلعت به تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة في تشكيل رؤية إنمائية واسعة وفي تحديد أهداف يتفق عليها الجميع،

وإذ تشدد على ضرورة الوفاء بالكامل بالتزامات تمويل التنمية، بما في ذلك الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٣]، والوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٤]، وغيرهما من الوثائق ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ يساورها القلق إزاء الأزمات العالمية الراهنة العديدة والمترابطة والتي يفاقم بعضها بعضا، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار الطاقة وأزمة الغذاء والتحديات التي يطرحها تغير المناخ، والتي تترك أثرا سلبيا على إمكانيات التنمية في البلدان النامية، والتي تهدد بزيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية والفجوة المتعلقة بالدخل، والتي يمكن أن تزيد من تقويض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد ضرورة تحقيق النمو والانتعاش الاقتصاديين بصورة أكثر استدامة، وإذ تدرك أن من الممكن تحقيق هذا الهدف من خلال تعددية الأطراف الشاملة للجميع ومشاركة كافة البلدان على قدم المساواة، على نحو ما توخاه، ضمن جملة أمور، إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق به،

وإذ تسلم بالحاجة إلى نُهج مبتكرة ومعززة لتمويل التنمية من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، والحد من الفقر، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد على أن هذه

---

(٢) القرار ١/٦٥.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

النُهج الجديدة يجب ألا تحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، وألا تؤثر سلباً على مستوى هذه المصادر، بل يجب تطويرها بروح من الشراكة والتعاون والتضامن، مع أخذ المصالح المشتركة والأولويات الوطنية لكل بلد في عين الاعتبار،

وإذ تسلم أيضا بأن الكثير من المبادئ ذات الصلة الواردة في إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق به لم يتحقق بالكامل، وأنه يلزم تعزيز الجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي تتركها العولمة على البلدان النامية وكفالة أن تعمل كقوة إيجابية لمصلحة الجميع، ولا سيما البلدان النامية،

وإذ تسلم كذلك بأن إلغاء الضوابط التنظيمية المالية على نطاق واسع قد أسهم في زيادة تدفقات رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تشدد على ضرورة وجود حيز للسياسات العامة يسمح للبلدان النامية بوضع استراتيجيات وطنية للتنمية تهدف إلى تحقيق الرخاء للجميع،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي ووضع قواعدها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ''عرض عام للتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد''[٥]؛

٢ - **تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والتكافل والمصلحة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول؛

٣ - **تقرر** أن تواصل النظر في الحالة الاقتصادية الدولية وأثرها في التنمية، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يضمن تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل'' استعراضا عاما لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل، فضلا عن السبل والوسائل الممكنة للتغلب على تلك التحديات، أخذا في الاعتبار الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي

(٥) A/65/272.

تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، في ضوء المبادئ ذات الصلة الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.